مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: أتمتة الاجراءات الكمركية في المنافذ الحدودية – بين الواقع والمأمول
اسم الكاتب: م.م. هناء صالح خربيط، م.م. صفاء يوسف جاسم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/925
تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 06:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أتمتة الاجراءات الكمركية في المنافذ الحدودية

- بين الواقع والمأمول-

Automation of customs procedures at border crossings" Between reality and hope"

م.م.هناء صالح خربيط
كلية القانون / جامعة الانبار

م.م.صفاء يوسف جاسم
ماجستير قانون خاص

Hanaa Salih Khrbeet

Unveracity of Anbar/ College of Law and Political Science

hanaaalkhrbeet@uoanbar.edu.iq

Safaa yusif jasim

Master of Law

safausif@gmail.com

الملخص

كانت التجارة الدولية ولازالت تحتل الجزء الاكبر والاهم من اقتصاد الدول ، وعاملاً مهماً في قياس مدى تقدمها ، وفي مقابل تلك الاهمية هناك من العوائق التي تواجهها على ارض الواقع تعيق انجازها بشفافية

مما يؤدي ذلك الى تراجعها وبحسب ما تواجه من مصاعب ، ومع تقدم التكنلوجيا اظهرت الدول اهتمامها بإدخال العمليات الحوسبية والاجهزة الالكترونية في اعمالها لتسهيل انتقال البضائع عبر الحدود ، لذلك ظهرت الأتمتة في الاجراءات الكمركية كعملية اجرائية ضرورية لتيسير عمليات استيراد وتصدير البضائع .

الكلمات المفتاحية: أتمتة – المنفذ – الحدود – الكمارك – تجارة ـ سرعة

Summary

International trade occupies the largest and most important part of the economy of countries, and an important factor in measuring the extent of their progress. In contrast to this importance, there are obstacles that confront it on the ground that hinder its implementation in a transparent manner, which leads to its decline and according to the difficulties it faces, and with the advancement of technology, countries have shown their interest By introducing computer processes and electronic devices into its work to facilitate the movement of goods across borders, so automation appeared in customs

procedures as a necessary procedural process to facilitate the import and export of goods.

key words:

Automation - ports - borders - customs - trade - speed

المقدمة

بعد ان كانت العمليات التجارية تتطبع بطابع الانجاز المادي الملموس في كل مراحلها ، بمعنى ان عمليات الاستيراد والتصدير لا تتم بمجرد تسلم البضاعة او تسليمها ، وانما يشمل ايضا تسليم مستنداتها عند عبورها من دولة الى اخرى وصولا الى دولة المستورد ، لتسليمها الى مستوردها بعد انجاز كل المعاملات الكمركية المتعلقة بها ، أي الاستخدام الورقي في كل تلك المراحل .

ولكن اضحت هذه العملية في الوقت الحاضر عائقاً امام ما تمتاز به التجارة الدولية من سرعة الانجاز ، لذلك اصبح من اللازم ايجاد حلول تسهل تلك الميزة ، وليس هنالك وسيلة اسرع من ادخال التكنلوجيا لتسهيل انجاز تلك العمليات ، وعليه فقد اصبحنا نعرف العقود الالكترونية والمستندات الالكترونية ، وامتد الامر ليشمل حتى اجراءات التخليص الكمركي للبضائع من اجل ادخالها الى البلد المستورد على وجه السرعة ، وهو ما يعرف بأتمتة الكمارك ، أي تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات لتحقيق رسالة الكمارك. وهي قد تدعم عملية التخليص برمتها بدءاً من تلقي الطلبات، وقبول ومعالجة اقرارات الشحنات والسلع للاستيراد، والتصدير، والعبور، وسداد الرسوم والضرائب المستحقة، إلى تخليص البضائع من الرقابة

الكمركية – أو جزءٍ منها فقط. فأتمتة الكمارك تتيح امكانات جديدة للإدارات مثل المعالجة السابقة على وصول السلع والاخراج الآلي والضمانات. ويمكنها أن تيسّر استخدام إدارة المخاطر، والانتقائية المستندة إلى المخاطر، وجمع البيانات لإعداد إحصاءات التجارة الخارجية.

اهمية الموضوع

١- تتسبب المعالجة اليدوية الورقية لإقرارات الشحنات والسلع في إهدار كثير من الوقت. ونظراً لأن مثل هذه الإدارات الكمركية غير مزودة بالعدد الكافي من الموظفين المدربين تدريباً جيداً، فإن المعالجة اليدوية لن تستطيع تدبير أمر الزيادة المتنامية في حجم التجارة الدولية.

٢- الحالات الكثيرة من التدخل اليدوي، والمقابلات المباشرة بين التجار ووكلاء الاخراج اليدوي ، وموظفي الكمارك، فضلاً عن عمليات سداد الرسوم والضرائب نقداً، تنشأ عنها في كثير من الأحيان فرص لممارسات فاسدة تعيق التجارة والتنمية. ونتيجة لذلك، تشكل إدارات الكمارك التي تباشر عملها يدوياً دون أتمتة عقبة أمام التنمية الاقتصادية في الدولة.

مشكلة البحث

تثير هذه الدراسة العديد من الإشكاليات ، ولعل أهمها هو هل ان تطبيق نظام الأتمتة الالكترونية في العراق سيحقق النتائج الايجابية المرجوة من وضعه ، أم إنه سيصدم بواقع صعب وهو الوضع الامني ؟ وكذلك مشكلة الفساد المستشري داخل المنفذ الحدودي، فهل سيقضي نظام الأتمتة عليه ام لا ؟ هذا بالإضافة الى ان تطبيق هذا النظام يحتاج الى موظفين يكونون على قدرة وكفاءة عالية في مجال تطبيق هذا النظام .

خطة الدراسة

في هذه الدراسة سنقوم بدراسة موضوع الأتمتة ومدى امكانية تطبيقها في العراق مقارنة مع بعض تطبيقاتها في انكلترا والاردن ، مقسمين دراستنا الى مبحثين حيث خصصنا المبحث الاول لمفهوم أتمتة الاجراءات الكمركية ، وسنقسم هذا الى مطلبين الاول سنوضح فيه التعريف بأتمتة الاجراءات الكمركية ، والثاني سيكون لبيان تطبيقات أتمتة الاجراءات الكمركية ، اما المبحث الثاني فسنوضح فيه فاعلية تطبيق نظام أتمتة الاجراءات الكمركية من الناحية القانونية في مطلب اول ومن الناحية الاقتصادية في مطلب ثان .

I.المبحث الاول

مفهوم أتمتة الاجراءات الكمركية

في هذا المبحث سنتناول تعريف أتمتة الاجراءات الكمركية في مطلب اول ، ومن ثم سنتناول التطبيقات المعتمدة في الأتمتة الكمركية في مطلب ثان وعلى النحو الاتي:

I.أ.المطلب الاول

تعريف أتمتة الاجراءات الكمركية والتطبيقات المعتمدة فيه

سنتناول في هذا المطلب بيان المقصود بأتمتة الاجراءات الكمركية من حيث بيان تعريفها وبدايات استخدام هذا المصطلح في فرع اول، ومن ثم سنتناول انواع التطبيقات التي يمكن تطبيقها لنظام أتمتة الاجراءات الكمركية في فرع ثان وعلى النحو الآتي:

I.أ.١ .الفرع الاول

تعريف أتمتة الاجراءات الكمركية

بداية يقصد بمصطلح الأتمتة هي " لفظ مستحدث يطلق على الاشياء التي تعمل من دون ان يتدخل البشر في اعدادها ، أو هو كل شيء يعمل ذاتياً من دون تدخل بشري ، والأتمتة هي استخدام الكمبيوتر والأجهزة المبنية على المعالجات أو المتحكمات والبرمجيات في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية من أجل تأمين سير الإجراءات والأعمال بشكل آلي دقيق وسليم وبأقل خطأ ممكن ، كما وتُعدّ الأتمتة من البرمجيات الذكيّة التي تسهم في تقليل التكاليف"[١].

وتعرف كذلك بأنها :" استخدام الكمبيوتر والأجهزة المبنية على المعالجات أو المتحكمات والبرمجيات في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية من أجل تأمين سير الإجراءات والأعمال بشكل آلي دقيق وسليم وبأقل خطأ ممكن ، فهي فن جعل الإجراءات والآلات تسير وتعمل بشكل تلقائي"[٢].

إن مصطلح "أتمتة" وجد طريقه إلى التشريعات العربية ، حيث كان أول تشريع ورد فيه هذا المصطلح هو قانون التجارة الالكترونية في إمارة دبي رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢ حيث نص في المادة الثانية منه والخاصة بالتعريفات على مصطلح "الوسيط الالكتروني المؤتمت" وعرف بأنه: "برنامج أو نظام الكتروني لحاسب آلي يمكن أن يتصرف أو يستجيب لتصرف بشكل مستقل كلياً أو جزئياً دون إشراف أي شخص

---

[١] . ينظر : الموقع الالكتروني الاتي :http / www / comea.int تاريخ زيارة الموقع في الساعة السادسة مساء.

[٢] . ينظر الموقع الالكتروني الاتي: https://ar.wikipedia.org/wiki / تاريخ زيارة الموقع في الساعة السادسة مساء.

طبيعي في الوقت الذي يتم فيه التصرف أو الاستجابة له"[١]، إذ إن الوسيط الالكتروني في هذه الحالة يسمى وسيط مؤتمت أي انه يتصرف من تلقاء نفسه ، ومن دون تدخل أي إنسان في عمله ، وهذا انعكاس لما يطلق عليه في علم الحاسب الآلي بإجراءات الأتمتة وهو" تحول الإجراءات الإدارية إلى إجراءات الالكترونية دون تدخل أنساني وذلك من اجل تلافي السلبيات والمساوي الموجودة فيها"[٢].

وكذلك أيضا فقد ورد في المادة الثانية من قانون التجارة الالكترونية في إمارة دبي رقم(٢)لسنة ٢٠٠٢ مصطلح "المعاملات الالكترونية المؤتمتة" ويقصد بها:"معاملات يتم إبرامها أو تنفيذها بشكل كلي أو جزئي بواسطة وسائل أو سجلات الكترونية، التي لا تكون فيها هذه الإعمال أو السجلات خاضعة لأية متابعة أو مراجعة من قبل شخص طبيعي كما في السياق العادي لإنشاء وتنفيذ العقود والمعاملات"[٣]، وهذه المعاملات الالكترونية المؤتمتة تتم عن طريق برنامج حاسب آلي أو نظام للحاسب الآلي وهو"الوسيط الالكتروني المؤتمت" بحيث يمكن لصاحب المعاملة إتمامها دون حاجة لمتابعة أو مراجعة من قبل شخص طبيعي.

أما الاجراءات الكمركية فيراد بها: "مجموعة من الاساليب والخطوات المتتابعة والمنطقية التي تتخذ لاتمام العمليات المتعلقة بالواردات والصادرات في نطاق تنفيذ التشريعات الكمركية وغيرها من التشريعات التي يُسند للكمارك تنفيذها"، وهي بذلك تعد وعاء التشريعات التي يتم من خلاله اداء الوظائف الكمركية التي تنص عليها هذه

---

[١] . راجع في ذلك :- المادة الثانية من قانون إمارة دبي رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢ ، كذلك ورد مصطلح (الوسيط الالكتروني المؤتمت) في قانون المعاملات والتجارة الالكترونية الاتحادي رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ في دولة الإمارات العربية المتحدة.

[٢] . ينظر . عبد الفتاح بيومي حجازي ، الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح دراسة متأصلة في شأن الإدارة الاليكترونية التنظيم والبناء – الأهداف – المعوقات – الحلول ، الطبعة الأولى ،(دار الفكر الجامعي ، ٢٠٠٨)، ص٦٩ .

[٣] . المادة الثانية من قانون إمارة دبي ، والذي سبقت الإشارة إليه.

التشريعات ، فالنص القانوني في حد ذاته وصياغته غير قابل للتطبيق مالم يتم ترجمته الى قواعد واجراءات تنفيذية تستهدف وضع هذا النص وما يتضمنه من قواعد موضع التطبيق العملي[١].

اما أتمتة الكمارك فتعني تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات لتحقيق رسالة الكمارك ، وهي قد تدعم عملية التخليص برمتها بدءاً من تلقي الطلبات، وقبول ومعالجة اقرارات الشحنات والسلع للاستيراد، والتصدير، والعبور، وسداد الرسوم والضرائب المستحقة، إلى تخليص البضائع من الرقابة الكمركية – أو جزءٍ منها فقط، فأتمتة الكمارك تتيح امكانات جديدة للإدارات مثل المعالجة السابقة على وصول السلع والافراج الآلي والضمانات، ويمكنها أن تيسّر استخدام إدارة المخاطر، والانتقائية المستندة إلى المخاطر، وجمع البيانات لإعداد إحصاءات التجارة الخارجية[٢].

وبناء على ما تقدم فإن تعريف الأتمتة الالكترونية الكمركية لم يكن تعريفاً جامعاً مانعاً ، وبالتالي يمكن تعريفها بأنها : استخدام الاجهزة والانظمة الالكترونية في المنافذ الحدودية ، الغاية منه تسهيل عمليات التجارة الدولية ، والقضاء على كل مقومات الفساد داخل المنفذ الحدودي البري والبحري والجوي .

وعليه فإن الأتمتة هي فن جعل الإجراءات والآلات تسير وتعمل بشكل تلقائي لتحقيق النتائج المبتغاة بأقل وقت وجهد ممكنيّن ، ولقد لعبت البرمجيات دوراً كبيراً في تطور هندسة الأتمتة تطوراً سريعاً ، ولا زالت الأتمتة حتى هذه اللحظة لا تتوانى

---

[١] . ينظر : المعوقات والمشاكل الاجرائية في المنافذ وتأثيرها على حركة التجارة بين الدول ، اعداد ، فريق من خبراء المنظمة العربية للتنمية الادارية ، بلا سنة طبع، ص٥٢.

[٢] . ينظر . الموقع الالكتروني الاتي: tfig.unece.org تاريخ زيارة الموقع في الساعة السابعة مساء.

باستخدام كل ما هو جديد من التقنيات والمعلوماتية من أجل تحسين أداءها وتطوير إمكاناتها[١].

وعلى الرغم من اهمية ادخال الأتمتة الالكترونية في عمل المنافذ الحدودية ، إلّا ان هذا النظام لا يستعمل من قبل جميع الدول ، فلا زالت هناك دول تستخدم التعامل بالإجراءات الورقية داخل المنفذ لإتمام عمليات الاستيراد والتصدير ، مما يؤدي الى التأخر في اتمام تلك العمليات وبالتالي فإنه يؤثر سلباً على سرعة الحركة داخل المنفذ بصورة خاصة ، وعلى اقتصاد الدولة بصورة عامة .

وهنا يعد الافتقار إلى الأتمتة أحد التحديات التي تواجهها جميع الشركات التجارية التي تتصل أعمالها بعمليات التخليص الجمركي لكونها تتطلب قدراً كبيراً من الإعداد وتقديم الوثائق، وتستهلك هذه الأنشطة الكثير من الوقت لكونها تنطوي على الإجراءات المستمرة الخاصة بحفظ وتنظيم الملفات والمتابعة والتنسيق، ومن ثم تصبح عرضةً لأخطاء بشرية وأخرى مرتبطة بإدخال البيانات مما قد ينجم عنه تأخيرات محتملة، بالإضافة إلى تكاليف وعقوبات لا داعي لها، ومخاطر وانخفاض في حجم المبيعات[٢].

I.أ.٢.الفرع الثاني

الانظمة المطبقة لبرنامج أتمتة الاجراءات الكمركية

إن عمل أتمتة الاجراءات داخل المنافذ الحدودية يكون عن طريق نظام أو تطبيق معين يُعمل به من قبل موظفين يملكون دراية كافية ومتقنة للعمل على هذه

---

[١] . ينظر الموقع الالكتروني الاتي :http / www / comea.in تاريخ زيارة الموقع في الساعة الواحدة مساء.

[٢] . ينظر : الموقع الالكتروني الاتي : https://www.infofort.co تاريخ زيارة الموقع في الساعة الواحدة مساء.

التطبيقات ، ولعل التطبيق الاشهر في هذا المجال هو نظام الاسيكودا وكذلك يوجد نظام الاسس.

والنظام الاول هو الاسيكودا (ASYCUDA) وهو نظام عالمي لحوسبة العمليات الخاصة بالإدارات الكمركية ، تأسس في أوائل الثمانينات ، ووضعت الاونكتاد (UNCTAD)[1]نظام الاسيكودا والذي أصبح الوسيلة الرائدة للجمارك الحديثة على مستوى العالم، ويعتبر برنامج الاسيكودا حالياً المكون الرئيسي والجوهري لأنظمة المعلومات الكمركية المتكاملة والشاملة في أكثر من ثمانين دولة حول العالم ، والهدف الرئيسي للبرنامج هو دعم البلدان من اجل تحقيق هدف عالمي وهو تسهيل التجارة بواسطة تقوية القدرة التشغيلية للإدارات الكمركية لتنفيذ مهامهم الرقابية والمالية، من خلال تطبيق أنظمة الكترونية حديثة[2].

---

[1]. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (بالإنجليزية: United Nations Conference on Trade and Development) كما يعرف أيضاً باسم أونكتاد نسبة للاختصار (بالإنجليزية: UNCTAD) هو منظمة دولية تساعد على إيجاد بيئة ملائمة تسمح باندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي، وتم إنشاء الأونكتاد كهيئة حكومية دائمة في عام ١٩٦٤، وهو الهيئة الرئيسية التابعة لجهاز الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة، في مجال التجارة والتنمية، تعمل المنظمة على مساعدة البلدان النامية على مواجهة تحديات التنمية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي من خلال تنويع الاقتصادات وجعلها أقل اعتمادا على السلع، والمساعدة على الاستقرار الاقتصادي والحد من التقلبات المالية والتعرض للديون، وتهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار، وتعزيز روح المبادرة والابتكار، تعديل اللوائح التي تحد من المنافسة، وتقيس المنظمة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية في كل من البلدان التي تسير وفق خطط التنمية الاقتصادية، إضافة إلى المساهمة في أعمال خطة "تمويل التنمية" وما يعرف بخطة عمل أديس أبابا التي تعمل على دعم اتساق السياسات على المستوى العالمي، ويبلغ عدد أعضاء الاونكتاد حاليا ١٨٨ دولة. ويشارك في عمله، بصفة مراقبين، الكثير من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية فضلا عن ممثلي المجتمع المدني. ، والأمين العام لمؤتمر الأونكتاد هو السيد الدكتور/ موكيسا كيتوى، وهو كينى الأصل تولي منصب الأمين العام في ١ سبتمبر٢٠١٣، مثل أهدافه الأساسية في تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من الزيادة في فرص التجارة والتنمية المتاحة للبلدان النامية. ، مساعدة هذه البلدان على مواجهة التحديات الناشئة عن العولمة وعلى الاندماج في الاقتصاد العالمي على أساس أكثر إنصافا. ينظر الموقع الالكتروني الاتي: https://ar.wikipedia.org/wiki تاريخ اخر زيارة للموقع الساعة الثالثة مساء.

[2]. ينظر . الموقع الالكتروني الاتي:https://asycuda.org/ar تاريخ اخر زيارة للموقع الساعة الرابعة مساء.

ويتميز النظام بانه نظام مركزي ويعتمد على الشبكة الالكترونية(الانترنت) ، ويتميز باستخدام اوسع للنظام المنسق من خلال الوصول الى عدم استخدام الاوراق في التعامل الجمركي ، ويساعد على انشاء النافذة الواحدة وذلك لإمكانية الحصول على كافه المعلومات من خلال النظام وربط كافة الانظمة المركزية في دائرة الكمارك ليتم عملها من خلال نظام الاسيكودا العالمي[١]، حيث تقوم منصة النافذة الواحدة بتسهيل عمل التجار من خلال تقديم جميع المعلومات المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير والعبور التي تطلبها الجهات التنظيمية عبر بوابة الكترونية واحدة ، بدلا من تقديم نفس المعلومات وتجهيزها عدة مرات الى مختلف الجهات الحكومية والتي بعضهما يعمل وفقا للنظام الحوسبي والبعض الاخر يعمل وفقا للنظام الورقي ، وبالتالي فإن استخدام منصة النافذة الواحدة سيؤدي الى تقليل الوقت وخفض التكاليف إذ انه سيتيح لأصحاب المصلحة الحصول على الموافقات عبر الانترنت[٢]، وعلى الرغم من وجود العديد من مبادرات النافذة الواحدة التي تتشكل في جميع أنحاء العالم ، إلا أنه من الصعب تقدير عدد أنظمة التشغيل الحالية ، نظرًا لنماذج النافذة الواحدة المتمايزة المعتمدة ومدى العمليات والوظائف عبر الحدود التي يتم تنفيذها[٣]، إضافة إلى وجود قاعدة بيانات متاحه على شبكة المعلومات(الانترنت) خاصة بنظام الاسيكودا العالمي (ASYCUDAWorld) والتي تسمح للإدارات الكمركية والتجار بإدارة معظم عملياتهم التجارية – بدءا من المنافسات إلى تسجيل البيانات الكمركية ووثائق العبور وذلك عبر شبكة الانترنت[٤].

---

[١] . ينظر . الموقع الالكتروني الاتي:https://asycuda.org/ar تاريخ اخر زيارة للموقع الساعة الرابعة مساء.

[٢] . ينظر الموقع الالكتروني http://tfig.unece.org/AR/contents تاريخ اخر زيارة للموقع الساعة الثانية عشر مساء.

[٣] . ينظر الموقع الالكتروني http://tfig.unece.org/AR/contents تاريخ اخر زيارة للموقع الساعة الثانية عشر مساء.

[٤] . ينظر . الموقع الالكتروني الاتي: https://asycuda.org/ar تاريخ اخر زيارة للموقع الساعة الثالثة مساء.

ان نظام الاسيكودا العالمي يوفر نظام احصائي متكامل من خلال اعتماده على نشر المعلومات من خلال الشبكة الالكترونية (الانترنت)، كما ويتوفر بالنظام احصائيات خاصة يمكن الاعتماد عليها من قبل وزارة المالية والوزارات المختلفة لتحديد مستوى النشاط التجاري في البلاد ، ولقد تم تحديث استخدام الاسيكودا إلى الاسيكودا العالمي وذلك لسهولة وبساطة التعامل مع هذا النظام الجديد للإجراءات العامة على النظام كآليات البحث بكافة اشكالياته واستخدام التعريفة الكمركية من خلال الاسيكودا العالمي وغيرها من الإجراءات العامة [١].

ومن الدول العربية التي طبقت هذا النظام هي الاردن[٢] ، فلقد ساهم النظام الجمركي للنظام (الاسيكودا) ، من خلال تطبيق المعايير الدولية والاتفاقات المتعلقة بالتجارة ، ومن خلال التعاون مع السلطات الوطنية الأخرى والبلدان والوكالات الدولية مثل منظمة الكمارك العالمية ، في زيادة الكفاءة والتنسيق، وتعزيز تعبئة الموارد وتيسير التجارة والإحصاءات. بالإضافة إلى ذلك ، ينظم برنامج الاسيكودا العديد من الجولات الدراسية وجلسات التدريب الفنية والوظيفية للوفود الكمركية لزيارة والتعلم من الخبرات في تنفيذ التكنولوجيا الجديدة أو البنية التحتية الجديدة في أجزاء أخرى من العالم. وبالتالي المساهمة بشكل مباشر في التعاون الدولي والإقليمي بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب[٣].

اما النظام الثاني فهو نظام الاسس (ACIC)، وهو نظام وضع من قبل الاونكتاد ويعتبر من الانظمة المتقدمة للبضائع ويهدف الى توفير المعلومات في الوقت

---

[١] . ينظر . الموقع الالكتروني الاتي: https://asycuda.org/ar تاريخ اخر زيارة للموقع الساعة الثالثة مساء.

[٢] ينظر: الموقع الالكتروني الاتي https://www.customs.gov.jo تاريخ اخر زيارة للموقع الساعة الثالثة مساء.

[٣] . ينظر . الموقع الالكتروني الاتي:https://asycuda.org/ar تاريخ اخر زيارة للموقع الساعة الخامسة مساء.

المناسب لمتابعة نقليات البضائع ووضع الحلول العاجلة لمعالجة اي خلل يحدث في مراحل النقل ووسائط النقل المختلفة عبر البلدان التي تمر بها[1].

وفي لندن تم استخدام منصة(Destin) في الموانئ البحرية ،وهي عبارة عن نظام يُدير ويعالج عمليات ضخمة من البيانات والمعلومات المتصلة بالتجارة ، حيث يجمعها ويُخزنها ويُبادلها ويُوزعها بين ما يُقارب ٧٥٠ شركة محلية ودولية وهيئة حكومية منخرطة في مجال التجارة والنقل بين جميع قطاعات الدولي، كما أنه يتيح تبادل المعلومات إلكترونياً بين جميع قطاعات الميناء، بما في ذلك خطوط وكلاء الشحن، وسلطات الموانئ، ومشغلو المحطات، ودائرة الإيرادات والجمارك (قوات الحدود البريطانية)، ودائرة صحة الموانئ، ووزارة الزراعة، ودائرة الإخراج، ودائرة الصحة النباتية، ووزارة النقل، ومديرية خفر السواحل البحرية، ودائرة المعايير التجارية، ووكالة البيئة)، ووكلاء التخليص، ومزودو اللوجستيات، ومشغلو محطات شحن الحاويات ومستودعات الحاويات الداخلية ومشغلو النقل البري_ السكك الحديد. ويُستخدم نظام تبادل البيانات الالكتروني (EDI)على نحو واسع بين جميع أصحاب المصلحة في المجالات الوظيفية الرئيسية مثل مرافق معالجة معلومات السفن- الرحلات البحرية، والبيانات الكمركية، والصادرات، والواردات، وحركة البضائع من وسيلة نقل الاخرى، النقل البري-الحديدي، والتخليص الداخلي لدى محطات شحن الحاويات-مستودعات الحاويات الداخلية والسلع الخطرة والملوثة، والاحصاءات البحرية، ومرافق الابلاغ عن النفايات ومتابعة الاملاك العامة ، ولعل السبب الكامن وراء استخدام هذه الطريقة بدلاً من اللجوء إلى توسعة المنطقة التشغيلية في المنفذ الحدودي بسيطاً جداً. فقد شكلت العمليات والإجراءات المستندية المرهقة التي تصاحب عملية تخليص الشحنات وحركتها عوائق خانقة،

[1] . ينظر : المعوقات والمشاكل الاجرائية في المنافذ وتأثيرها على حركة التجارة بين الدول ، المرجع السابق ، ص ٥٢.

وفي مثل هذه الحالة، لن تُسفر زيادة المساحة المادية ورفع الطاقة الإنتاجية إلّا إلى زيادة عمليات التوثيق والمستندات، كما تحتاج إلى ذات المعالجة اليدوية الشاقة ، وعليه فقد تقرر تطوير وتنفيذ نظم المنافذ الكمركية على التخلص، قدر الإمكان، من عدد المستندات الورقية (التي عادة ما تكون على شكل عدة نسخ) التي تجوب ارجاء المنفذ عند إنجاز المعاملات. إن خطوط ووكلاء وشركات الشحن والوسطاء والكمارك والسلطات الحكومية الأخرى ومشغلي النقل ومشغلي الموانئ_المحطات، يعتمدون في أداء مهامهم على المعلومات التي يوفرونها لبعضهم البعض، فالنشاط الذي يُنفذ في قطاع يؤثر بالتالي على القطاعات الأخرى. ولقد بات واضحاً أنه إن وجدت طريقة دقيقة وسريعة لتمرير المعلومات فيما بينهم دون استخدام الأوراق، عندئذ يُحتمل تحسين كفاءة العملية بأسرها، مما قد يُيسر تسريع حركة السلع ورفع الطاقة الإنتاجية بمجملها. وتُعتبر هذه العوامل لوحدها كفيلة بأن تخفف من جاذبية مقترح التوسعة المادية ، بالإضافة الى السيطرة الكاملة على جميع واردات المنفذ الحدودي ، حيث يتم التعامل من خلال النظام بطرق عديدة في اساليب القبض المالي المختلفة منها Credit Card والقبض الالكتروني AFT واليات جديده للدفع حول وجود امكانية الدفع على وصل واحد لأكثر من بيان وغيره[1].

اما في العراق فهو في توجه لاستخدام نظام الاسيكودا العالمي وذلك من اجل تيسير العمليات التجارية بصورة اسرع وادق بالإضافة الى محاولة القضاء على الفساد من خلال السيطرة على البضائع المستوردة او المصدرة من البلاد وخارجها وتفعيل العملية الرقابية على تلك الجهات من خلال تبسيط وتحسين الإجراءات الكمركية وسرعة إنجاز العمل واختصار الوقت والاستغناء عن البريد الورقي،

[1] . ينظر . تيسير توسعة الموانئ عن طريق تبسيط وتكامل العمليات واتساقها – نهج ميناء "فيليكستو،" المملكة المتحدة ، منشور على الموقع الالكتروني الاتي: http://tfig.unece.org / تاريخ اخر زيارة للموقع الساعة الثالثة مساء.

واحتساب وتحصيل الرسوم الكمركية والضرائب الأخرى وبنسبة ١٠٠% وحصر النفقات غير المعروفة المرتبطة بالعمليات الكمركية، والى جانب تحديث الرقابة الكمركية التي تسهم في حماية الاقتصاد الوطني، واختصار زمن التخليص للبضائع، بالإضافة إلى المساهمة في مكافحة التهريب الجمركي والضريبي بالاعتماد على نظام الانتقائية من خلال تحديد مسار البيانات والقضاء على الفساد، ورسم الخطة الاقتصادية لعملية التبادل التجاري وفق البيانات التجارية والمالية الموثوقة والدقيقة التي يوفرها النظام الإلكتروني، بالإضافة الى تزويد المنافذ الكمركية وإدارتها بالمعلومات السريعة والدقيقة في الوقت المحدد واستخراج إحصاءات التجارة الخارجية، فالبرنامج يتمتع بشفافية عالية كونه من منظمة دولية ووفق المعايير العالمية المختصة في الإجراءات الكمركية، مبينة أنه سيتم إدارة البرنامج بأيدي عراقية بعد تدريبهم على البرنامج من قبل خبراء دوليين مما يعزز تحسين الأداء للموارد البشرية، وعليه فإن النظام الذي ستعتمده وزارة المالية سيمكن الحكومة من تحقيق أهدافها وتطبيق برامجها الإصلاحية في مجالات الاقتصادية والسياسية والمالية بأسلوب سليم، والذي نصت عليه الورقة البيضاء كونه سيعمل على ضمان تحصيل الإيرادات الحكومية بطريقة فعالة وسيسهم في تشجيع التجارة المشروعة والحد من التجارة غير المشروعة التي تهدد أمن وسلامة البلد وصحته، والتي تسعى الحكومة إلى القضاء على منافذ الفساد من خلال تضافر الجهود مع وزارة المالية لغرض التفاعل مع مجتمع التجارة العالمي[١].

(١) ينظر: الموقع اللاكتروني الاتي: https://www.mubasher.info/news تاريخ اخر زيارة للموقع الساعة السابعة مساء.

I.ب.المطلب الثاني

مزايا ومعوقات العمل بنظام أتمتة الاجراءات الكمركية

سنقسم هذا المطلب الى فرعين ،حيث خصصنا الفرع الاول لبيان اهم المزايا التي يمكن الحصول عليها من جراء تطبيق نظام أتمتة الاجراءات الكمركية ، وسنبين في الفرع الثاني اهم المعوقات التي يمكن ان تواجهها من جراء استخدام هذه التقنية .

I.ب.١ .الفرع الاول

مزايا تطبيق نظام أتمتة الاجراءات الكمركية

يؤدي التطبيق السليم لأتمتة الاجراءات الكمركية إلى مزايا عديدة منها ما يكون للحكومة ومنها ما يكون للافراد .

اولاً:- المزايا التي يوفرها تطبيق النظام للحكومة :- إن المزايا التي يوفرها هذا النظام تتلخص في:-

١- إن العمل بنظام الأتمتة يُمكن من خلاله تخطي سلبيات النظام التقليدي السائد في الدول والذي يكون عن طريق التعامل الورقي ، كما يؤدي الى تقليل النفقات بشكل ملموس من خلال الاعتماد على الجهد الالكتروني وتقليل العمل اليدوي مما يستدعي بدوره الى تقليل اعداد الموظفين الهائلة[١] .

[١] . ينظر . "عمر موسى جعفر القريشي ، أثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري "، (رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق في جامعة النهرين ، ٢٠١٢) ، ص ٣١.

٢- توفير الجهد والوقت لإنجاز عمليات الاستيراد والتصدير من داخل المنفذ الحدودي ، وكذلك انخفاض التكاليف جراء انخفاض الحاجة من القوى العاملة والعمل اليدوي[١].

٣- تساعد على توفير نظم المعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرارات الإدارية من خلال نظم تبادل المعلومات بدقة وبطريقة علنية تحقق القدرة على الرقابة ، كما تمكن أتمتة الاجراءات الكمركية من الاتصال السريع بالمواقع المختلفة للحصول على التوريدات اللازمة مع إمكانية التعرف على الأسعار والمواصفات ومعاينة البضائع التي تستورد وتصدر وكيفية استلام البضائع وتصديرها واستيفاء الرسوم الكمركية بدون الحاجة إلى ترتيبات ادارية مسبقة خلال فترة زمنية قصيرة[٢].

٤- إن العمل الاتمتي يسهل عملية رسم الخطة الاقتصادية لعملية التبادل التجاري وفق البيانات التجارية والمالية الموثوقة والدقيقة التي يوفرها النظام الالكتروني ، وتزويد المنافذ الكمركية وادارتها بالمعلومات السريعة والدقيقة في الوقت المحدد واستخراج إحصائيات التجارة الخارجية[٣].

٥- يتميز هذا النظام بالقدرة على أتمتة أنظمة الحفظ والاسترداد لضمان الحماية من المخاطر المحتملة لفقدان القرص الصلب أو تلفه أو غيرها من الأخطاء البشريّة الأمر الذي يسهم في متابعة العمل دون التعرض لمشاكل في إعادة المعلومات واستهلاك الوقت الذي يؤدي لخسارة مادية وتقليل في الإنتاج[٤] ،.

---

[١] . ينظر : الموقع الالكتروني الاتي : https://www.infofort.co تاريخ اخر زيارة للموقع الساعة السادسة صباحاً.

[٢] . ينظر . عمر موسى جعفر القريشي ، المرجع السابق، ص ٣١.

[٣] . ينظر : الموقع الالكتروني الاتي : https://www.zagrosnews.net/ar/2020/11/19/iraqتاريخ اخر زيارة للموقع الساعة السادسة صباحاً.

[٤] . ينظر : الموقع الالكتروني الاتي: https://www.infofort.cohov اخر زيارة للموقع الساعة السادسة صباحاً.

٦- تَضمن العمليات الآلية عدم نسيان المهام أو حدوث خلل في تسليمها، بالإضافة لقدرتها على إتمام المهام الأساسيّة بنجاح، وتنفيذ أي عملية معالجة خاصة ، تلافي الاخطاء التي يمكن حدوثها داخل المنفذ اثناء عمليات ادخال السلع أو اخراجها داخل المنفذ من قبل القائمين عليه من خلال الحصول على تقديرات دقيقة عن مستوى النشاط التجاري للبلاد ، على اعتبار ان المنفذ الحدودي يشكل احد الدعائم المهمة لتحديد مستوى الاقتصاد داخل البلاد.

ثانياً:- المزايا التي يقدمها النظام الاتمتي للفرد والتي تتلخص بالآتي:-

١- تسهم في توفير الوقت والجهد على الفرد، من خلال العمل الالكتروني السريع الذي يؤدي الى تقليل الوقت على التاجر لتلافي تلف البضاعة ، حيث يؤدي الى تقليل الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز العمليات المتعلقة بالاستيراد والتصدير ، وهذا يعود إلى سرعة تدفق المعلومات والبيانات من خلال الحاسوب الآلي بخصوص الاعمال المطلوبة ، ومن ثم يتم القيام بها في وقت محدد وقصير جداً [١].

٢- إن أداء الإعمال الإدارية بالطريقة التقليدية يستهلك كميات كبيرة جداً من الأوراق والمستندات والأدوات الكتابية ، علاوةً على انه يحتاج إلى العرض على أكثر من موظف وذلك للاطلاع عليه وإحالتها إلى موظف أخر ومن شأن ذلك كله ارتفاع تكاليف التصدير او الاستيراد[٢] ، ففي دبي أدى استخدام هيئة الموانئ والكمارك بدبي للأنترنت إلى خفض التكلفة وتقليل الوقت في ألاف من شركات الشحن والنقل، كما وفر أيضاً خدمات تخليص على مدار الساعة، كما أن الخدمات العامة الالكترونية المقدمة من الهيئات الحكومية

(١). ينظر . عمر موسى جعفر القريشي ، المرجع السابق ، ص ٣٥.
(٢). ينظر . عمر موسى جعفر القريشي ، المرجع نفسه ، ص ٣٥.

بدبي للإعمال أو الإفراد بدأت تحقق وفراً في التكلفة الإدارية بما يوازي على الأقل ١٠%[١].

I.ب.٢ .الفرع الثاني

معوقات تطبيق نظام أتمتة الاجراءات الكمركية

على الرغم من المزايا المتعددة التي يحققها نظام الأتمتة السابق ذكرها إلا إن تطبيقها قد ينطوي على بعض السلبيات خاصة في بداية التطبيق ، ويزيد تأثير هذه السلبيات مع زيادة تفعيل تطبيق أتمتة الاجراءات الكمركية ، ولعل احد المعوقات هو الأمن المعلوماتي والتي تعد من أهم العوائق والتحديات التي تواجه تطبيق الأتمتة ، وذلك لكثرة المخاطر التي تحيط بتطبيقات الانترنت من فيروسات ، واختراقات ، وحتى تكتسب هذه المشاريع الثقة يجب الاستثمار في موضوع امن المعلومات بما يتناسب وحجم المشروع والمعلومات التي ستقدم من قبل المستفيدين، ومن هنا يجب أن لا يغيب عن بال القائمين على مشروع أتمتة الاجراءات الكمركية موضوع الأمن في كافة مراحل المشروع خاصة في مراحل التصميم والتطبيق[٢] ، كما تعاني البنى التحتية لبعض المنافذ الحدودية من قدمها وعشوائية توزيعها وعدم ملائمتها لتسلسل الإجراءات وحجم العمل، كما ان بعض هذه المنافذ تشهد حركة مسافرين وشحن كثيفة لا يمكن للبنى التحتية فيها استيعابها، حيث ان مثل هذه الاختلالات في البنى التحتية تعيق عملية مواكبة التطور التجاري في البلاد ، لذلك فهي بحاجة الى توسعة واعادة تنظيم للساحات[٣].

---

[١] . ينظر ، عمر محمد بن يونس ، المجتمع المعلوماتي والحكومة الالكترونية مقدمة إلى العالم الافتراضي وقانونه، (مكتبة عبد الحميد شوهان العامة: الطبعة الثانية ، ٢٠٠٤)، ص ١٨٢.

[٢] . ينظر . عمر موسى جعفر القريشي ، المرجع السابق ، ص ٤٨

[٣] . ينظر . العقيد الدكتور وضاح الحمود ، استخدام التقنيات الحديثة في مجال امن الحدود ، ورقة عمل القيت ضمن الندوة العلمية في تأمين المنافذ الحدودية ، الامارات العربية المتحدة ، ابو ظبي ، ٢٠٠٩ ، ص ٩.

وكذلك عدم وجود كوادر بشرية على قدرة وكفاءة عالية للعمل بهذا النظام قد يكون يكون عائقاً امام استخدام تلك التقنيات[١] لذلك فإن اعداد موظفين قادرين على العمل بنظام الأتمتة الاجرائية الكمركية قد يستلزم تغييراً في ادارة الكمارك[٢] لأن إقامة مثل هذه المشروعات يحمل في طياتها الكثير من التغيرات على الصعيد الداخلي للإدارات حيث يتطلب إعادة توزيع المهام والصلاحيات مما يستلزم تغييراً في القيادات الإدارية والمراكز الوظيفية والملاكات والتخصصات الجديدة الذي يحتاجها مشروع الأتمتة الاجرائية الكمركية ، لذا فإن هناك ستكون مقاومة تغيير، وهذا التغيير سيطول جميع أركان التنظيم، وتبعاً لذلك تنشأ مقاومة للتغيير ويمكن التغلب عليها بصورة متدرجة من خلال التغيير التدرجي للنسيج الهيكلي للإدارة وإدخال التغيرات الجزئية شيئا فشيئا من دون أن يؤدي إلى الإضرار الكبيرة في مصالح العاملين ، ولكن يمكن إعادة تأهيلهم للإيفاء بالمتطلبات الإدارية للحكومة الالكترونية[٣].

وكذلك من المعوقات التي تواجه تطبيق نظام الأتمتة الكمركية هو وجوب وجود موارد مالية كافية للتحويل الى هذا النظام ، وذلك لعمليات التخطيط والاستثمارات وتنسيق المشاريع وبناء البنية التحتية وتطوير وإدارة نظم معلوماتية متزايدة على الحكومات لتقديم مشروع أتمتة اجرائية ذات تصميم متقن ، وعليه تعتبر المتطلبات الاقتصادية والمالية من العوامل الرئيسية التي قد تعوق أو تؤخر تنفيذ مشاريع الأتمتة الاجرائية الالكترونية ، لذلك يجب دراسة العائد والتكلفة لمشاريع الحكومة

---

[١] . ينظر . ايمن ضيف الله محمد الرواضية ، "اثر ابعاد جودة الخدمات الالكترونية في تحسين الاداء المؤسسي في دائرة الكمارك الاردنية "، (رسالة ماجستير قدمت الى جامعة عمان العربية ، كلية الاعمال ، قسم نظم المعلومات الادارية ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٥)، ص ١٩.

[٢] . ينظر . محمد محمد الالفي ، "المحكمة الالكترونية ، بين الواقع والمأمول" ، ورقة عمل قدمت ضمن فعاليات مؤتمر الحكومة الالكترونية السادس المعنون ، الادارة العامة الجديدة والحكومة الالكترونية ، دبي ، الامارات العربية المتحدة ،٢٠٠٧، ص١٧.

[٣] . ينظر . عمر موسى جعفر القريشي ، المرجع السابق ، ص ٥٠.

الالكترونية، وعليه فأنه يجب دراسة كل من نواحي القوة والضعف للمتطلبات الاقتصادية والمالية، وذلك لمعرفة كيف يمكن تخطي هذه التحديات لضمان النجاح في وضع دراسة عملية مالية لهذه المشاريع [1].

II.المبحث الثاني

فاعلية تطبيق نظام أتمتة الاجراءات الكمركية

يقصد بفاعلية تطبيق نظام الأتمتة الكمركية هو القدرة المتوقعة لتحقيق الاهداف التي حددت من اجلها عملية الأتمتة ، وعليه فإن العمل بنظام الأتمتة الاجرائية الكمركية يجب ان يدرس فيه مدى قوة تأثيره على الجوانب الاقتصادية والقانونية ، فمتى ما استطعنا ان نحدد قوة تأثيره على هذين الجانبين فإنه يكون بمقدورنا عندئذ معرفة عوامل نجاحه من جانب وعوامل فشله من جانب آخر، لذلك سنقسم دراستنا في هذا المبحث الى مطلبين ، حيث خصص الاول لبيان فاعلية تطبيق نظام أتمتة الاجراءات الكمركية على الجانب الاقتصادي ، وفي المبحث الثاني سنتناول فاعلية تطبيق نظام أتمتة الاجراءات الكمركية على الجانب القانوني .

II.أ.المطلب الاول

فاعلية تطبيق نظام أتمتة الاجراءات الكمركية على الجانب الاقتصادي

لعل اهم النتائج التي يمكن من خلالها معرفة مدى قدرة النظام على تحقيق اهدافه تكون عن طريق متابعة الجانب الاقتصادي ، لكون هذا الجانب هو غاية العمل بها ومحصلة تطبيقها، بالإضافة الى انه يعتبر الداعم الاهم والاكبر في ازدهار البلاد وتقدمها ، لذلك سنتناول مدى فاعلية تطبيق نظام أتمتة الاجراءات الكمركية على

[1]. سامي محمد صدقي، دراسة التكلفة والعائد لمشاريع الحكومة الإلكترونية، (عجمان، الامارات العربية المتحدة: الكلية العربية الجامعية، ٢٠٠٣)، ص٢٤.

الجانب الاقتصادي في فرعين ، حيث خصصنا الاول لبيان تسهيل العمليات التجارية عن طريق أتمتة الاجراءات الكمركية ، والثاني تناولنا فيه الابعاد الرئيسية لتسهيل العمليات التجارية .

II.أ.١ .الفرع الاول

تسهيل العمليات التجارية عن طريق أتمتة الاجراءات الكمركية

ان فاعلية تطبيق نظام الأتمتة الاجرائية الكمركية على صعيد التجارة الدولية كبير ومؤثر ، إذ انه يقوم بتسهيل جميع الاجراءات المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير داخل المنفذ الحدودي[١]، وبالتالي تقليص الوقت والجهد وكذلك الحصول على اجراءات على مستوى عال من الدقة ، لذلك فان استخدام تقنية المعلومات تعتبر من احد اهم المعايير التي يقاس بها درجة تقدم الدول، فقد اضحت الدول الى ادخال تكنلوجيا المعلومات الى ميادين عملها كافة وخاصة العمل التجاري ، لما يقدمه هذا المجال من اهمية كبرى فيما يخص الجانب الاقتصادي منها[٢]، ولما تقدمه عملية

---

[١]. ويرى اقتصاديون ان تسهيل التجارة يمكن ان يساعد على رفع درجة النمو الاقتصادي نتيجة لزيادة حجم التبادلات التجارية واقبال الشركات الكبرى على الاستثمار في الاسواق التي تتوفر فيها اجراءات ادارية مرنة وسريعة وميسرة ، وبالتالي فإن زيادة اجراءات تسهيل التجارة سوف ينتج عنها تحسين وتطوير النمو الاقتصادي للدول ، يقول "ستيفن كريسكوف" وهو مسؤول سابق في وزارة المالية الامريكية ومحام متخصص في الشؤون التجارية " ان تيسير التجارة او الاجراءات الادارية واللوجستية التي تقلص التكلفة والفترة اللازمة لإنهاء معاملة الصادرات والواردات تولد في كثير من الاحيان تجارة اكبر حجما مما يولده خفض التعريفة الكمركية" ، ويذهب "دانيال ايكنسون" من معهد كانون في واشنطن في ذات الاتجاه فيقول:" ان الدول التي يوجد فيها بنية تحتية تجارية غير ملائمة واجراءات ادارية مرهقة او تنافس محدود في الخدمات اللوجستية التجارية تكون اقل قدرة على الاستفادة من فرص توسيع التجارة العالمية ، كما يرى ان كثرة الخلافات المتعلقة بإنهاء المعاملات الورقية او تفتيش شحنات البضائع في الكمارك ومرافق الموانئ بالغة القدم وتعرقل الخدمات اللوجستية تؤدي الى انخفاض المستوى التجاري" . ينظر ، . ينظر . مها ماهر نجيب،" دور المراكز الكمركية في تسهيل التجارة "دراسة تطبيقية على الكمارك المصرية"، (رسالة ماجستير مقدمة الى الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ، معهد النقل الدولي واللوجستيات،٢٠١٣)، ص ٦٦ ، وكذلك ينظر . الموقع الالكتروني الاتي: http://www.moft.gov.ae. تاريخ اخر زيارة للموقع الساعة الخامسة مساء.

[٢] . ينظر . سمية بو مروان ، الحكومة الإلكترونية و دورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية ، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى ، (الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد ، ١٤٣٥ هـ/٢٠١٤ م)، ص ٨ وما بعدها.

ادخال التقنيات الالكترونية من خدمة كبيرة للمستوى التجاري الدولي والداخلي من خلال تسهيل انجاز العمليات التجارية على المستوى الداخلي والخارجي لها على حد سواء .

فمن المعلوم ان تسهيل التجارة الدولية [١]يتطلب من الدول ان تبذل عناية فعالة لتنفيذ عدة مسائل متداخلة لا غنى لاحداها عن الاخرى حيث تتضمن تبسيط وموائمة الإجراءات واللوائح التي تتحكم بالتجارة والنقل الدوليين وتطوير البنية التحتية لأنظمة النقل والكمارك وكافة السلطات الرقابية ونقاط الحدود وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل الصفقات التجارية الدولية وحركة البضائع وضبط المخاطر وتطوير الإدارة المتعلقة بكافة أوجه سلسلة الإمدادات الدولية هذا فضلاً عن الإصلاح الإداري والقانوني والمؤسسي[٢].

ولعل المثال الابرز لذلك هو انتشار ظاهرة الإجراءات المستندية المتقادمة والمعقدة والعمل اليدوي في الدورة المستندية تمثل واحدة من أخطر القيود غير التعريفية في وجه التجارة الدولية ومصدر مزعج لإقرار تكاليف إضافية في مجال عمليات التجارة الدولية ، ومن ثم إلحاق الضرر بالدول أطراف التبادل الدولي ، لذلك فإن عدم توافر الإدارة الكمركية الكفوءة وكذلك الإجراءات الكمركية الفعالة يترتب عليه ضعف قدرة الإدارة الكمركية على تحصيل الإيرادات وكفاءة التخليص مع الشحنات، وكذلك فإن عدم توفير البيانات الدقيقة في الوقت المناسب عن التجارة الخارجية ، يؤدي الى حدوث ارباك في العمل التجاري[٣] .

---

[١] . يقصد بتسهيل التجارة " تبسيط وموائمة الانشطة والممارسات والمعاملات المتعلقة بجمع وعرض وتبادل البيانات المطلوبة لانتقال السلع في التجارة الدولية ، ينظر . الموقع الالكتروني الاتي: http://www.moft.gov.ae. تاريخ اخر زيارة للموقع الساعة السابعة مساء.

[٢] . ينظر . مها ماهر نجيب، المرجع السابق، ص ٦٦

[٣] . ينظر . مها ماهر نجيب، المرجع نفسه ، ص٥٩.

وعليه فإن الدول تسعى دائما الى ايجاد افضل الحلول للارتقاء بالمستوى التجاري سواء على الصعيد الداخلي ام الدولي ، ولعل تجربة تطبيق نظام(Destin) في ميناء (فيليكستو) قد أثبتت إمكانية تحقيق مكاسب تشغيلية ومالية معتبرة عن طريق تطوير أنظمة مجتمعات موانئ فعالة ومتكاملة. فمما لاشك أن هذه الانظمة تخفض من إجمالي حجم العمل المكتبي من خلال توفير وسائل لتجميع المعلومات جملة واحدة ، ولا تهدر الجهود نتيجة الحد من تكرار إدخال وتخزين البيانات واحدة. كما إن الوقت اللازم للتعامل مع الشحنات ومعالجتها والافراج عنها يخفض من مدة إنجاز المعاملات ألن المعلومات اللازمة تكون متوفرة وجاهزة في الحال لمن يحتاج إليها ، ولا نبالغ عند القول بأن الشرط الاساسي المسبق للنجاح الباهر الذي حققته نظم مجتمعات الموانئ في ميناء(فيليكستو) هو العمل المتقن وتحقيق المصالح المشتركة، فمن الضرورة بمكان أن يتفق جميع أصحاب المصلحة على مصالحهم المشتركة ويقبلوا على خطة عمل مشتركة من أجل تحقيق التطور المطلوب[1].

وكذلك فلقد كان استخدام نظام الأونكتاد الآلي للبيانات الكمركية (ASYCUDA) في الاردن ، والذي هو نظام متكامل لإدارة الكمارك لعمليات التجارة الدولية والنقل في بيئة مؤتمتة حديثة كافياً لاحداث نقلة كبيرة على صعيد الدول التي تطبق هذه الانظمة ، وكافياً لتطوير تجارتها الخارجية ، فلقد تم تصميم وتطوير تطبيقات البرامج المتقدمة لإدارات الكمارك والمجتمع التجاري للامتثال للمعايير الدولية عند الوفاء بالإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير والعبور، حيث يهدف الاونكتاد ، من خلال برنامجه ASYCUDA ، إلى تحديث العمليات الكمركية والمساعدة في تحسين تحصيل الإيرادات ، وتسهيل كفاءة التجارة والقدرة التنافسية من خلال تقليل وقت المعاملات وتكاليفها بشكل كبير وتحسين الأمن من

(١) ينظر: تيسير توسعة الموانئ عن طريق تبسيط وتكامل العمليات واتساقها – نهج ميناء "فيليكستو،" المملكة المتحدة، المرجع السابق.

خلال تبسيط إجراءات مراقبة البضائع وعبور البضائع وتخليص البضائع ، والمساعدة في مكافحة الفساد من خلال تعزيز شفافية المعاملات ، وكذلك تعزيز التنمية المستدامة من خلال الحد من استخدام الورق ، عن طريق استخدام المعاملات والمستندات الإلكترونية[١].

II.أ.٢.الفرع الثاني

الابعاد الرئيسية لتسهيل العمليات التجارية عن طريق أتمتة الاجراءات الكمركية

إن فاعلية أتمتة الاجراءات الكمركية تعني القدرة على تحقيق الأهداف الموضوعة من اجلها، ومدى قدرة الإدارة الكمركية على استغلال الفرص المتاحة لها في البيئة للحصول على احتياجاتها من المصادر النادرة ذات القيمة من اجل استمرار نشاطها ، ويمثل النجاح احد درجات الفاعلية ومعناه القدرة على تحقيق الأهداف في الأجل الطويل ، وعليه فان تحقيق الفاعلية يستلزم تحقيق تراكمات من النجاحات ، لأن النجاح قد لا يعني بالضرورة تحقق الفاعلية، لذا يمكن القول إن أتمتة الاجراءات الكمركية فاعلة إذا ماحققت الأهداف المحددة لها بنجاح[٢].

وهناك ابعاد يجب توافرها للقول بأن نظام أتمتة الاجراءات الكمركية قد حقق الغاية المرجوة منه ، ومن هذه الابعاد هي[٣] :-

١- خفض التكاليف ، حيث يرتكز هذا البعد على أقل قدر من التكلفة ، والتي تعني تحقيق تخفيض في التكاليف الكلية، وقد يتحقق ذلك من خلال استخدام الحاسب الآلي لتخفيض القوى العاملة داخل المنفذ وتحقيق مستوى عملي

---

[١] . ينظر الموقع الالكتروني الاتي : https://unctad.org/ تاريخ اخر زيارة للموقع الساعة الثانية مساء.

[٢] . ينظر . فراج خليف سليمان الشمري ، "استخدام تكنولوجيا المعلومات وأثرها في فاعلية تطبيقات بوابة الحكومة الإلكترونية في دائرة الكمارك الكويتية "،(قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات منح درجة الماجستير في الإدارة ، جامعة عمان العربية ، قسم الإدارة ، كلية الأعمال ، ٢٠١٣)، ص ٢٦.

[٣] . ينظر . فراج خليف سليمان الشمري، المرجع نفسه ، ص٢٧ وما بعدها .

ادق، وتشمل تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية والمالية والبنية التحتية وغيرها، فالتكلفة المنخفضة تهيئ فرص تقديم خدمات الأتمتة الاجرائية الكمركية بشكل أفضل.

٢- زيادة الإتقان يؤدي الى اهمية كبيرة في سبيل تطوير النشاط التجاري ، فالإتقان بمعناه العام هو تقديم خدمات الأتمتة الاجرائية الكمركية إلى المستفيدين من خدمات دائرة الكمارك بمستوى عالٍ من الاحتراف والمهنية والتميز، بحيث تكون قادرة من خلالها على الوفاء باحتياجات ورغبات هؤلاء المستفيدين بالشكل الذي يتفق مع توقعاتهم ، وتحقيق الرضا لديهم ، ويتم ذلك من خلال مقاييس موضوعة سلفاً لتقديم الخدمة ، وإيجاد صفة التميز فيها حيث تنبع من أهمية أداء العمل بإحكام ومن دون خلل يؤدي الى تحقيق النتائج بمهارة واحتراف ، إذ يعتبر هذا اكبر سلاح تواجه به التحديات الداخلية والخارجية على الصعيد التجاري ، والتي أصبحت تشكل عاملاً أساسياً لنجاح العمل التجاري .

٣- وجود مؤقت يشير الى تحديد وقت الانجاز، ويتمثل توقيت الإنجاز في مدى قدرة الإدارة على انجاز كافة العمليات التي يتطلبها العمل داخل المنفذ وتقديمها لهم في الوقت المقرر ، كما إن كفاءة ادارة المنفذ تتحدد بمدى قدرته على انجاز العمليات التجارية في الوقت اللازم مع ضرورة الدقة والإتقان والسرعة التي يريدها المستفيد، وبالتالي فإن قصر التوقيت في الإنجاز واختصار الوقت يشيران إلى قدرة ادارة المنفذ على إرضاء المستفيدين من الاعمال المقدمة من دائرة الكمارك من خلال حصولهم على هذه الخدمات في الوقت المحدد وبحسب الجدولة الزمنية المعينة ، وبشكل ايجابي للوصول الى تحقيق النتائج في أقل وقت ممكن .

٤- السرعة في انجاز عمليات التخليص الكمركي داخل المنفذ الحدودي ، حيث تعتبر سرعة الإنجاز بمثابة القاعدة الأساسية لعمل دائرة الكمارك ، وذلك من خلال التركيز على تقليل المدة الزمنية مع عامل السرعة في تقديم العمل الكمركي ، وهذا يعني تخفيض الوقت الذي يستغرقه عند اتمام تلك العمليات بشكل نهائي.

وعليه فإن عامل خفض التكاليف مع سرعة الانجاز والاتقان داخل المنفذ تكون متحققة متى ما كانت هناك أتمتة للاجراءات ، فأتمتة الإجراءات هي عملية نقوم من خلالها الى تحقيق العمل الافضل داخل المنفذ الحدودي بهدف الوصول إلى الطريق الأمثل لتحقيق متطلبات العمل من أجل توفير الوقت والجهد وزيادة الكفاءة الإنتاجية .

وهنا يمكننا القول بأن الأتمتة الكركية بمثابة الوسط الفاعل لدعم المعلومات في المجتمع وبالتالي يمكن رسم سياسات التجارة الدولية، وتحسين الأداء الاستراتيجي والخدمات الالكترونية مما يحسن النمو الاقتصادي في البلاد[١].

II.ب.المطلب الثاني

فاعلية تطبيق نظام أتمتة الاجراءات الكمركية على الجانب القانوني

في هذا المطلب سنتناول بيان مدى فاعلية تطبيق نظام أتمتة الاجراءات الكمركية على الجانب القانوني من زاويتين ، الاول سنتناول فيه فاعلية تطبيق نظام أتمتة الاجراءات الكمركية في مكافحة الفساد الاداري في مطلب اول ، وسنتناول في المطلب الثاني تفعيل الدور الرقابي الالكتروني داخل المنفذ الحدودي.

[١] . سرمد كوكب الجميل، "تحديات تمويل الحكومة الالكترونية "مفاهيم وآليات"،مجلة بحوث مستقبلية، العدد ١٧،(٢٠٠٧)، ص١٨.

II.ب.١ .الفرع الاول

فاعلية تطبيق نظام أتمتة الاجراءات الكمركية في مكافحة الفساد الاداري

إن الدافع الاكبر لأتمتة الاجراءات الكمركية يكمن في القضاء إن لم يكن الحد من الفساد المستشري في المنافذ الحدودية ، وما خلفه هذا الفساد من سلبيات كبيرة اثرت على عمل المنفذ بشكل قانوني وسليم من جهة ، وما كرسه من تلكؤ المستوى التجاري من جهة اخرى .

ويعتبر الجانب الاداري من اهم الجوانب التي تحتاج الى ادخال الجانب التكنلوجي من اجل التعزيز من فاعلية عمله ، وذلك من خلال معرفة اهم المشكلات التي تواجه هذا العمل مع ايجاد سبل لمعالجتها من اجل النهوض بعمليات التنمية ، ويأتي في مقدمة المشكلات التي تواجه العمل الاداري هي مشكلة الفساد الإداري، فعلى الرغم من الإجماع الحاصل بشأن ضرورة مكافحته والحد منه إلا إننا نلاحظ تفاوتا في طرق مواجهته ومكافحته، فبينما تلجأ بعض الدول إلى تطويق الأفراد بحزمة من القوانين والأنظمة واللوائح التي لم تثبت نجاحها في اغلب الحالات، تلجأ دول أخرى إلى استخدام وسائل أخرى متطورة يأتي في مقدمتها ادخال الأتمتة الى انظمتها الحكومية[١].

ولعل خطر الفساد الاداري داخل المنفذ يكون متآتياً من ظاهرة الرشوة ، فهذه الظاهرة تعتبر وبشكل عام من القضايا الراهنة على الساحة الدولية والوطنية باعتبارها من اخطر قضايا الفساد الذي يشكل عائقاً اساسياً للتنمية في مختلف

[١] . محمد محمود الهادي ،" توجهات امن وشفافية المعلومات في ظل الحكومة الالكترونية" ، بحث مقدم في المؤتمر العربي الثالث "تكنولوجيا المعلومات والتنمية الإدارية"،شرم الشيخ، (٢٠٠٤)،ص٢.

المجالات ، لذلك تعتبر الرشوة من وجه من اوجه الفساد الاداري داخل المنفذ الحدودي [١].

وتكمن الوجهة الاخرى من فاعلية تطبيق نظام أتمتة الكمارك في المنافذ الحدودية هو الحد من ظاهرة التزوير خاصة في مسائل الوثائق الالكترونية عن طريق تدقيق تلك الوثائق وذلك لضمان عدم التلاعب والتزوير فيها[٢]، فمن خلال ممارسة عملية التدقيق للوثائق داخل المنفذ الحدودي والقيام بعملية اجراء التدقيق الإلكتروني لها تم ضبط تزوير شهادة المنشأ والفاتورة التجارية لـ(٢١) عجلة في منفذ طريبيل الحدودي ، حيث أكدت هيأة المنافذ الحدودية، من ضبط ٢١ عجلة (قوة محرك) خارج الحرم الكمركي في نقطة البحث والتحري وذلك لوجود تزوير في شهادة المنشأ والفاتورة بعد تدقيقها بالمنصة الالكترونية المُعدّة من قبلها[٣].

ومن جانب آخر فان تطبيق نظام أتمتة الكمارك يؤدي دورا فعالاً في الحد من الإعفاءات الكمركية الممنوحة لكثير من الشخصيات والمؤسسات والهيئات الدينية ، بالإضافة الى الحد من التهرب الضريبي[٤].

ومن هنا تظهر لنا جلياً فاعلية نظام أتمتة الاجراءات الكمركية ، إذ إن اهم المزايا التي تنتجها أتمتة الاجراءات الكمركية بشكل عام هو الحد من الفساد الإداري من جانب، حيث إن مشكلة الفساد الاداري هي من اهم المشاكل التي تعاني منها الدول ، وكذلك الحد ان لم يكن القضاء على ظاهرة التزوير الخاص بالوثائق الخاصة

---

[١] .ينظر . جليلة بوزويتة ، الرشوة الجبائية ، ازمة نصوص ام حالة دائمة في النفوس،الطبعة الاولى ،(تونس: المغاربية للطباعة واشهار الكتاب ، ٢٠٢٠)، ص ١٠٠.

[٢] . ينظر الموقع الالكتروني الاتي: https://www.mawazin.net/Details.aspx?jimare=119772 تاريخ اخر زيارة للموقع الساعة الثامنة مساء.

[٣] . ينظر الموقع الالكتروني الاتي: https://www.ina.iq/125634--21-.html تاريخ اخر زيارة للموقع الساعة الثامنة مساء.

[٤] . ينظر . الموقع الالكتروني الاتي: https://aawsat.com/home/article/ تاريخ اخر زيارة للموقع الساعة الثامنة مساء.

بالبضائع ، ومن جانب آخر ما يقدمه هذا النظام الى الدولة ، إذ يمكن هذا النظام الحكومة من أن تُخضع السياسات الضريبية والتحصيل الضريبي للتعاملات الالكترونية وتفعيلها[١].

II.ب.٢ .الفرع الثاني

تفعيل الدور الرقابي الالكتروني لعمل هيئة المنافذ الحدودية داخل المنفذ

لقد سعى المشرع العراقي من خلال سن قانون هيأة المنافذ الحدودية الى تحقيق اهداف متعددة ، ولعل من اهمها هو تنظيم عمل هيئة[٢]المنافذ الحدودية ، وتحديد واجباتها بالإشراف على جميع الدوائر العاملة في المنفذ ومحاسبة هذه الدوائر في حالة وقوع الخطأ ، كما ويهدف الى الارتقاء بمستوى العاملين في المنافذ الحدودية من خلال التنسيق مع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والتي لها دوائر عاملة في المنافذ الحدودية [٣]، و يلاحظ أن قانون هيأة المنافذ الحدودية الاتحادي رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٦ و تعليمات تسهيل تنفيذ هذا تنفيذ القانون [٤]، يمثلان الإطار العام لممارسة الهيأة لسلطتها على تشكيلاتها عبر المراجعة الداخلية والتي يراد بها :" مجموعة من أوجه النشاط المستقلة داخل المشروع ،تنشئها الادارة للقيام بخدمات ، يراد منها التحقق من العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان الرقابة على البيانات المحاسبية والاحصائية ، والتأكد من اتباع موظفي المنشأة للسياسات

---

[١] . سرمد كوكب الجميل، المرجع السابق، ص١٨.

[٢] . يقصد بالهيئة بأنها ((مجموعة من الاجراءات التي تتم من قبل اجهزة او هيئات تنشأ بموجب الدستور تمنح الشخصية المعنوية او الاستقلال المالي والاداري بهدف ضمان سلامة التصرفات الادارية والتأكد من مشروعيتها واتفاقها مع احكام القوانين النافذة ولها في سبيل تحقيق ذلك اصدار القرارات المناسبة وذلك للمحافظة على المال العام وضمان حسن سير المرافق العامة) ينظر . فارس عبد الستار خضر حسين المولى ، "الهيئات المستقلة واثرها على الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ (رؤية مستقبلية)"،(رسالة ماجستير ، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية ، كلية الدفاع الوطني ، الدورة (٢٣) ، ٢٠٢٠)، ص٦.

[٣] . المادة الثانية من قانون هيأة المنافذ الحدودية رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٦.

[٤] . ينظر تعليمات تنفيذ قانون المنافذ الحدودية الاتحادية رقم (٣) لسنة ٢٠١٨ .

والخطط والاجراءات الادارية المرسومة لهم ، ومباشرة صلاحية تلك الخطط والسياسات حتى يصل المشروع الى درجة الكفاية "[1].

وعليه فإن الأتمتة ما هي الّا وسيلة فعالة للرقابة على العمل داخل المنفذ الحدودي ، وذلك لما تتمتع به النظم التقنية من إمكانات التحليل والمراجعة آلياً وبشكل مؤتمت للأنشطة التي تتم على الموقع ، فإذا نُظر إليها من هذه الأبعاد حققت غرضها، وبغير ذلك ربما تكون وسيلة إعاقة إن لم يخطط لبنائها بالشكل المناسب وضمن رؤية واضحة ، حيث إن الأتمتة الاجرائية مناط بها ان تحقق مجموعة اهداف هي الغرض الاسمى من تطبيقها.

ومن هنا اصبح بالإمكان متابعة عمل المنافذ من خلال مواقع عملها المختلفة وأجهزتها التي يتعامل معها الجمهور من خلال الوسائط الإلكترونية مما يمكنها من التقييم الحقيقي لنشاطاتها وتحديد المسؤوليات بدقة بعيداً عن الأسلوب المتبع في تقديم المذكرات والتقارير التي يرفعها الأفراد في الإدارات التقليدية وما ينتج عنها من مشكلات يأتي في مقدمتها انعدام الشفافية في الكثير من الحالات فضلا عن بطء هذا الأسلوب و افتقاره للمصداقية ، إذ يرتبط مفهوم الشفافية بالمعلومات المقدمة للجمهور ، وذلك عن طريق استخدام النظم المعلوماتية لتعزيز النزاهة وامكانية المساءلة ، فالأتمتة تقوم بتنشيط عمليات الاتصال في الإدارات و الحد من الانحرافات التي تؤدي للفساد الإداري و التجاوزات الإدارية بمعرفة من قام بهذا من خلال الاستخدام السليم لنظام المعلومات ، وعليه فإن تطبيق الأتمتة الاجرائية الكمركية قد يوفر هيكلا تنظيمياً مناسباً للمؤسسة حيث يسهل مساءلة المستويات الإدارية المختلفة ، ويساعد الموظفين في تقديم تقارير دورية منتظمة عن نتائج

[1] . رائد محمد عبد ربه :المراجعة الداخلية ،ط١، الجنادرية للنشر والتوزيع ،عمان،٢٠١٠،ص١٠.نقلا عن ، علي قحطان عدنان مزاحم ، "التنظيم القانوني لهيأة المنافذ الحدودية ، دراسة مقارنة" ،(رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة بابل ، ٢٠٢٠)، ص٦٥.

أعمالهم ومراقبة مدى نجاعتهم في تنفيذها ويساعد كذلك على توفير المعلومات اللازمة لتقييم البرامج والمشاريع والخطط[1].

الخاتمة

بعد الانتهاء من البحث توصلنا الى مجموعة من النتائج والتوصيات وهي:-

اولاً :النتائج:

١- ان تطبيق نظام الأتمتة على الاجراءات الكمركية يحقق نتائج مهمة على صعيد التجارة بين الدول.

٢- بالإضافة الى ان العمل بالنظام الأتمتي يوفر الوقت والجهد فهو يؤدي الى الحد من مشكلة الفساد داخل المنافذ الحدودية ، لما يؤديه هذا النظام من دور فعال من خلال المراجعة الآلية للأنشطة التي تمارس داخل المنفذ الحدودي.

٣- ان العمل بهذا النظام يؤدي الى تفعيل الدور الرقابي لعمل هيئة المنافذ الحدودية ، فهو يؤدي دورا تكاملياً مع الجهات الرقابية داخل المنفذ ، فهو سيؤدي دوراً فعالاً للحد من جريمة الرشوة والتزوير في الوثائق والمستندات لكون جميع تلك المستندات سيكون تخليصها الياً.

ثانيا: التوصيات:

بعد ان انتهينا من كتابة هذا البحث فإننا نوصي بالآتي:

١- العمل على ادخال الانظمة الحوسبية بشكل كامل داخل عمل المنفذ .

---

[1] . ينظر . بن سعيد بومدين ، دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري ، رسالة ماجستير ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، الجزائر ، ٢٠٢٠، ص ٦١ وما بعدها.

٢- ندعو الجهات العليا في البلد الى تبني مقترح ربط المنافذ الكمركية في جميع المنافذ (برية وبحرية وجوية) بنظام الكتروني موحد بشان تبادل البيانات، مع الاهتمام بالبنى التحتية لتلك المنافذ كونها واجهة البلد .

٣- اعتماد نظام النافذة الواحدة للقضاء بشكل كامل على ظاهرة الفساد .

المصادر

اولا: الكتب

١- جليلة بوزويتة . الرشوة الجبائية . ازمة نصوص ام حالة دائمة في النفوس.الطبعة الاولى .تونس: المغاربية للطباعة واشهار الكتاب ، ٢٠٢٠.

٢- سامي محمد صدقي. دراسة التكلفة والعائد لمشاريع الحكومة الإلكترونية. الكلية العربية الجامعية. عجمان - الإمارات العربية المتحدة: ٢٠٠٣.

٣- سمية بو مروان . الحكومة الإلكترونية و دورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية . دراسة مقارنة . الطبعة الأولى . الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد . ١٤٣٥ هـ/٢٠١٤م.

٤- عبد الفتاح بيومي حجازي . الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح دراسة متأصلة في شأن الإدارة الاليكترونية التنظيم والبناء – الأهداف – المعوقات – الحلول . الطبعة الأولى . دار الفكر الجامعي ، ٢٠٠٨.

٥- عمر محمد بن يونس . المجتمع المعلوماتي والحكومة الالكترونية مقدمة إلى العالم الافتراضي وقانونه . الطبعة الثانية . مكتبة عبد الحميد شوهان العامة.٢٠٠.

ثانيا : الرسائل

١- ايمن ضيف الله محمد الرواضية ." اثر ابعاد جودة الخدمات الالكترونية في تحسين الاداء المؤسسي في دائرة الكمارك الاردنية ".رسالة ماجستير قدمت الى جامعة عمان العربية . كلية الاعمال . قسم نظم المعلومات الادارية . عمان . الاردن . ٢٠١٥.

٢- بن سعيد بومدين ." دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري". رسالة ماجستير . جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم . الجزائر . ٢٠٢٠.

٣- علي قحطان عدنان مزاحم ." التنظيم القانوني لهيأة المنافذ الحدودية . دراسة مقارنة ".رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة بابل . ٢٠٢٠.

٤- عمر موسى جعفر القريشي . "أثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري ". رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق في جامعة النهرين . ٢٠١٢.

٥- فارس عبد الستار خضر حسين المولى ." الهيئات المستقلة واثرها على الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ (رؤية مستقبلية)". رسالة ماجستير . جامعة الدفاع للدراسات العسكرية ، كلية الدفاع الوطني ، الدورة (٢٣) ، ٢٠٢٠.

٦- فراج خليف سليمان الشمري ." استخدام تكنولوجيا المعلومات وأثرها في فاعلية تطبيقات بوابة الحكومة الإلكترونية في دائرة الكمارك الكويتية ". قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات منح درجة الماجستير في الإدارة . جامعة عمان العربية . قسم الإدارة . كلية الأعمال . ٢٠١٣.

٧- مها ماهر نجيب." دور المراكز الكمركية في تسهيل التجارة "دراسة تطبيقية على الكمارك المصرية". رسالة ماجستير مقدمة الى الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري . معهد النقل الدولي واللوجستيات.٢٠١٣.

ثالثا: البحوث والمجلات

١- سرمد كوكب الجميل."تحديات تمويل الحكومة الالكترونية "مفاهيم وآليات" . مجلة بحوث مستقبلية. العدد ١٧.(2007).

٢- محمد محمود الهادي."توجهات امن وشفافية المعلومات في ظل الحكومة الالكترونية ". بحث مقدم في المؤتمر العربي الثالث "تكنولوجيا المعلومات والتنمية الإدارية". شرم الشيخ.(٢٠٠٤).

٣- "المعوقات والمشاكل الاجرائية في المنافذ وتأثيرها على حركة التجارة بين الدول". اعداد . فريق من خبراء المنظمة العربية للتنمية الادارية . بلا سنة طبع.

رابعا: القوانين والتعليمات

١- قانون إمارة دبي رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢.

٢- قانون المعاملات والتجارة الالكترونية الاتحادي رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ لدولة الإمارات العربية المتحدة.

٣- قانون هيأة المنافذ الحدودية رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٦.

٤- تعليمات تنفيذ قانون المنافذ الحدودية الاتحادية رقم (٣) لسنة ٢٠١٨ .

خامسا: الندوات والمؤتمرات

١- العقيد الدكتور وضاح الحمود . "استخدام التقنيات الحديثة في مجال امن الحدود". ورقة عمل القيت ضمن الندوة العلمية في تأمين المنافذ الحدودية . الامارات العربية المتحدة . ابو ظبي . ٢٠٠٩.

٢- محمد محمد الالفي ." المحكمة الالكترونية ، بين الواقع والمأمول ". ورقة عمل قدمت ضمن فعاليات مؤتمر الحكومة الالكترونية السادس المعنون . الادارة العامة الجديدة والحكومة الالكترونية . دبي . الامارات العربية المتحدة. ٢٠٠٧.

سادسا: المواقع الالكترونية

١- https:// www / comea.int

٢- /https://ar.wikipedia.org/wiki

٣- http://tfig.unece.org/AR/contents

٤- https://www.infofort.co

٥- https://asycuda.org/ar

٦- https://www.zagrosnews.net/ar/2020/11/19/iraq

٧- .http://www.moft.gov.ae

٨- https://unctad.org

٩- https://www.mawazin.net/Details.aspx?jimare=119772

١٠- https://www.ina.iq/125634--21-.html

١١- /https://aawsat.com/home/article